تنافسية القطاع السياحي في الجزائر ومتطلبات تطويره

د. زيدان زهية

جامعة البليدة 2

الملخص:

تتناول الدراسة تنافسية السياحة في الجزائر، حيث تعد الجزائر أكبر بلد في القارة الأفريقية وعاشر أكبر دولة في العالم من حيث المساحة الكلية، وواحدة من مناطق الجذب الرئيسية بها هي الصحراء، ولكن السياحة في الجزائر في مرحلة الانطلاق، خاصة أنها تأثرت بالأوضاع الأمنية في التسعينات التي ساهمت في تدهور قطاع السياحة وعزوف السياح عن القدوم إلى الجزائر، كما أن عائدات السياحة لا تتجاوز 10 % من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل قطاع السياحة في الجزائر نحو 3,9 % من حجم الصادرات، 9,5 % من نسبة الاستثمارات المنتجة و 8,1 % من الناتج المحلي الإجمالي (سنة 2014).

الكلمات المفتاحية: سياحة، تنافسية سياحية، بنية تحتية، موارد طبيعية.

Résumé:

Cette étude traite la compétitivité du tourisme en Algérie,, où L'Algérie est le pays le plus grand du continent africain et le 10e pays le plus grand au monde en termes de superficie totale et l'une des principales attractions est le Sahara, mais le tourisme en Algérie n'en est pourtant qu'à ses débuts, Les événements tragiques du début des années 1990 ont retardé le développement des infrastructures et découragé bon nombre de touristes de venir en Algérie, Les revenus liés au tourisme ne dépassent pas les 10% du produit intérieur brut et Le secteur du tourisme en Algérie représente 3,9 % du volume des exportations, 9,5 % du taux des investissements productifs et 8,1 % du Produit Intérieur Brut(année 2014).

Mots-clés: tourisme, compétitivité touristique, l'infrastructure, les ressources naturelles.

مقدمة:

يعتبر قطاع السياحة في الجزائر أحد القطاعات التي لا تزال متخلفة وبعيدة عن المقاييس الدولية، حيث يعيش قطاع السياحة تدهورا كبيرا وتدني في التنافسية فقد تم تصنيف الجزائر في مراتب متأخرة عربياً وعالمياً في مجال السياحة في تقارير تنافسية قطاع السفر والسياحة الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

وقد تزايد اهتمام العديد من الدول بالتنمية السياحية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، لما لها من منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية، حيث تسعى الجزائر لاسترجاع

مجدها السياحي في آفاق 2025، وتجهيز عدد من مواقعها السياحية والتعريف بها لأخذ حصتها من السياحة العالمية.

أولا: بعض المفاهيم المرتبطة بالسياحة:

مفهوم السياحة: من أهم تعاريف السياحة نذكر ما يلي:

جاء أول تعريف للسياحة على يد الألماني غوبير فرويلر"(Guyer Freuler) عام 1905 الذي اعتبر السياحة "ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، وإلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة، ونمو هذا الإحساس والشعور بالبهجة والمتعة والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة الاتساع في نطاق التجارة والصناعة سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، وثمرة تقدم وسائل النقل"[108].

كما تعرف السياحة بأنها نشاط السفر بهدف الترفيه أو التطبيب أو الاكتشاف، وتوفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط، والسائح هو ذلك الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين كيلومترا على الأقل من منزله وذلك حسب تعريف منظمة السياحة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة[109].

و تشمل السياحة عدة أشكال أهمها:

- السياحة الترفيهية: والهدف منها الاستجمام والتمتع بالمناظر الطبيعية الخلابة من بحار وغابات وجبال والتي تمثل نحو 50 بالمائة من السياحة العالمية؛
- السياحة العلاجية: السفر من أجل العلاج والتي تمثل أهم مصادر الدخل السياحي في العديد من الدول
- السياحة الدينية: السفر بهدف زيارة الأماكن المقدسة لأداء المناسك الدينية كمكة المكرمة والمدينة المنورة للمسلمين، والفاتيكان وبيت لحم بفلسطين للمسحيين أو للتعرف على التراث الديني لدولة ما؛
- سياحة التسوق: يكون الهدف من السفر التسوق في الدول المتميزة بجودة الأسعار والمنتجات ووجود المجمعات التجارية كدبي وباريس ولندن؛
- السياحة البيئية الهدف من السفر زيارة المحميات الطبيعية؛
- سياحة المؤتمرات وتشمل الأنشطة السياحية التي تكون مصاحبة للمؤتمرات العالمية.

الموقع السياحي : هو عبارة عن " كل منظر أو موقع يتميز بجاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية أو بناءات مشيدة عليه، يعترف له بأهمية تاريخية أو فنية أو أسطورية أو ثقافية والذي يجب تثمين أصالته والمحافظة عيه من التلف والاندثار بفعل الطبيعة أو الإنسان"[110].

---

[108] أبركان فؤاد، السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس، مذكرة ماجستير(علوم سياسية وعلاقات دولية)، جامعة الجزائر، (2010/2009)، ص 17 منقول عن:محمد مرسي الحريري، جغرافية السياحة، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 18.

[2] https://ar.wikipedia.org/wiki (23/05/2015)

[110] وزارة التهيئة العمرانية (مديرية السياحة لولاية بورج بوعريريج)، ملف اليوم الدراسي حول: التهيئة السياحية ودورها في التنمية المحلية (ج1)، ديسمبر 2009، ص 4.

التهيئة السياحية: هي" التقنية أو الفن الذي يهدف إلى التوزيع المنتظم للعناصر المكونة للمجال المستقطب للزوار خلال فترات العطل"[111]، أي أن الوظيفة السياحية لا تتحقق بمجرد توفر المؤهلات البشرية والطبيعية التاريخية بل يجب أن تتدعم تلك المؤهلات بالمنشآت والمرافق السياحية كالفنادق والمطاعم ومراكز الترفيه والمواصلات...وغيرها الضرورية لجذب السياح وتوفير الراحة والمتعة لهم.

مؤشر القدرة التنافسية للسفر والسياحة: يقيس مجموعة من العوامل والسياسات التي تمكن من تحقيق التنمية المستدامة لقطاع السفر والسياحة في البلاد، ويتم قياس المؤشر بين1 الأسوء و7 الأفضل، ويتم المقارنة بين البلاد ضمن 90 متغير فى14 مجال و يقيم 141 دولة.

ثانيا: أنواع السياحة في الجزائر:

تزخر الجزائر بثروة ثقافية وآثارية متنوعة نابعة من المراحل التاريخية والحضارات المتعاقبة على هذا البلد الشاسع (أكثر من مليونين كلم^2) الذي يقع في جنوب البحر الأبيض المتوسط وشاطئ ساحلي يمتد لأكثر من 1200 كلم، كما أن الصحراء الجزائرية تغطي ثلثي مساحة البلاد، وتعرض منتجات سياحية متنوعة وذات قيمة عالية على غرار المصنفة ضمن التراث العالمي للإنسانية منها: الواحات والصاورة وتوات والغورارة وطريق القصور ووادي ميزاب، كما يوجد في الجزائر أكثر من 200 منبعا للمياه المعدنية أغلبها غير مستغل رغم ارتفاع الطلب على هذا النوع من السياحة ويمكن تلخيص أهم أنواع السياحة في الجزائر في الجدول التالي:

الجدول (01) أهم أنواع السياحة ومواقعها في الجزائر

أنواع السياحة	المواقع السياحية
السياحة الثقافية والدينية	**تتمثل المواقع التاريخية والأثرية في الجزائر ومن أهمها الآثار الرومانية (تيبازة..)، وقلعة بني حماد بالمسيلة وجوامع أغادير وسيدي بومدين والمشوار والمنصورة بتلمسان، والجوامع الكبيرة بالعاصمة ووهران وقسنطينة ، وجامع كتشاوة بالقصبة، وقلعة "باستيون23 " وقصر الداي ومباني أخرى تعود للحقبة العثمانية.**
السياحة الشاطئية الاستحمامية	**تنوع المناخ في مناطق الجزائر نعمة من الله تعالى، حيث تتميز شواطئ الجزائر بمناظر خلابة تجمع بين البحر والغابة والجبال، حيث هناك 14 ولاية ساحلية منها جيجل، بجاية، سكيكدة،....**
السياحة المناخية	**تشمل قضاء فصل الشتاء أو جزء منه في أماكن الدفء الطبيعي الذي يتوفر في الجنوب عندما يكون البرد في الشمال، وتشمل الصحراء الكبرى العديد من المناطق أهمها:مواقع الطاسيلي والهقار المصنفة تراثا عالميا للانسانية منذ 1982 من قبل منظمة اليونيسكو، إلى جانب الواحات والساورة والتوات والقرارة. بينما يمكن للبعض الأخر أن يمارس التزلج في منحدرات جبال جرجرة الشامخة المكسوة بالثلوج بمحطة تكجدة الشتوية أو تمغوت بتلاغيلاف أوالشريعة بالبليدة، وعندما تشتد الحرارة في الصحراء تكون الشواطئ في الشمال مقصدا للاستحمام من شهر جوان إلى نهاية سبتمبر.**

[111] رزاز محمد عبد الصمد، التهيئة السياحية وأثرها على التنمية المحلية، ملف اليوم الدراسي حول: التهيئة السياحية ودورها في التنمية المحلية (ج1)، ديسمبر 2009، ص 12.

السياحة العلاجية	**أكثر من 200 من الينابيع الطبيعية المعدنية للحصول على الراحة الجسمية والنفسية وزيارة المصحات وأماكن الاستشفاء، ومن أهمها حمامات بوحجر بعين تموشنت وحمام الصالحين ببسكرة، حمام المسخوطين بقالمة، حمام ألوان بضواحي العاصمة حمام قرقور بسطيف وحمام بوحنيفية بمعسكر، كما هناك مواقع حمامات رومانية قديمة مثل حمام ريغا (عين الدفلى) .**

المصـــدر: مـــن إعـــداد الباحثـــة بالاعتمـــاد علـــى: منشـــورات الـــديوان الـــوطني للســـياحة (O.N.T) ، الصالون الدولي للسياحة والأسفار، الجزائر العاصمة (7-11 ماي 2015).

ثالثا: واقع تنافسية قطاع السياحة في الجزائر

تحتل الجزائر مراتب متأخرة في تقارير تنافسية قطاع السياحة والسفر الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي حيث احتلت المرتبة 113 سنة 2011 من بين 139 دولة وبقيمة للمؤشر تساوي 3,4 ، والمرتبة 123 سنة 2015 وبقيمة للمؤشر تساوي 2,93 بالرغم من الإمكانات ومقومات تسمح له بالارتقاء والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي، والوصول إلى مراتب الدول التي لا تمتلك من المقومات السياحية ما تملكه الجزائر كما هو موضح في الجدول (2).

الجـــدول (2) ترتيـــب الجزائـــر فـــي مؤشـــر تنافســـية الســـفر والســـياحة لســـنتي 2011 و 2015 مقارنة ببعض الدول

	المؤشر الكلي				المؤشرات الفرعية (2015)							
					ملائمة بيئة السياحة والسفر		الاطار التنظيمي والتشريعي		البنية التحتية		الموارد الطبيعية والثقافية	
	الترتيب عربيا (2015) (14 دولة)	2011		2015								
		الترتيب(139)	الرصيد	الترتيب (141)	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة	الرصيد	الرتبة
الجزائر	12	113	3,4	123	2,93	99	4,15	135	3,32	133	2,19	90
المغرب	4	78	3,94	63	3,81	71	4,64	62	4,21	68	3,59	45
تونس	8	47	4,44	79	3,54	75	4,64	50	4,28	76	3,36	99
مصر	9	75	4,04	83	3,49	96	4,54	59	4,23	86	3,16	65
الأردن	7	64	4,14	74	3,59	58	4,17	45	4,31	73	3,41	127
تركيا	-	50	4,44	44	4,08	78	4,98	85	3,98	39	4,52	29
ماليزيا	-	35	4,47	25	4,41	40	5,21	24	4,43	41	4,46	24

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير السفر والسياحة 2015 على:

World economic forum, The Travel & Toursim Competitiveness Report 2011p 5 & Report 2015pp 72, 138, 194, 224, 242, 328, 330 in http://www.weforum.org/reports/travel-tourism-competitiveness-report-2015(22/05/2015)

من خلال وضع مؤشر التنافسية للسفر والسياحة 2015، صنف التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي - ومقره سويسرا – الجزائر في الترتيب الـ 123 عالميا من بين 141 دولة شملها المؤشر واستند ترتيب الدول على نتائج قياس 14 مؤشرا مصنفة ضمن عدة مؤشرات فرعية هي:[112]

- **بيئة الأعمال:** حصلت الجزائر على المرتبة 121 مما يدل على عدم توفر البيئة الملائمة لقيام الأعمال ونموها، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وحماية الحقوق قضائيا وإمكانية التنافسية وسهولة استخراج التراخيص وحجم الضرائب والتسهيلات.
- **السلامة والأمن:** حصلت الجزائر على الترتيب 95 ويعبر هذا المؤشر على مدى كفاءة أجهزة الدولة في مكافحة الجريمة والإرهاب وتوفير آمان وسلامة السياح.
- **الصحة والنظافة:** ويشمل توفر الرعاية الصحية الجيدة من مستشفيات وأطباء وأسرة، وخلو البلد من الأوبئة وتوفر المياه الصالحة للشرب وشبكة صرف صحي جيدة، وجاء ترتيب الجزائر في المرتبة 84.
- **الموارد البشرية وسوق العمل:** ويتضمن كفاءة الموارد البشرية وتدريبها وتوفرها والاستثمار في ذلك، ومستوى التعليم ومشاركة المرأة وانفتاح سوق العمل، وكان ترتيب الجزائر 109 .
- **جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** ويشمل تغطية شبكة الانترنت واستخدام الانترنت في الأعمال والعمليات التجارية وإجراء الحجوزات وكفاءة تمديدات الكهرباء وقد كان ترتيب الجزائر في المرتبة 105 .
- **تحديد أولويات السياحة والسفر:** ويشير إلى مدى اعتبار الحكومة قطاع السفر والسياحة من الأولوية، حيث يساعد ذلك على تطوره وزيادة تنافسية القطاع عبر توجه الاستثمارات لمشاريع معينة، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار السياحي، وتنظيم حملات تسويقية وطنية، وقد جاء ترتيب الجزائر في المركز 139 مما يدل على عدم أولوية القطاع لدى الحكومة .
- **الانفتاح الدولي:** يشمل تسهيل إجراءات السفر والحصول على التأشيرة، وانفتاح الخدمات الجوية، والاتفاقيات الثنائية، واتفاقية التجارة الإقليمية، و جاء ترتيب الجزائر 137.

---

[112] الشكل (1)

- سحر أبوشاهين، 14 مؤشرا تضع سياحة السعودية في المرتبة الـ 64 ، على الموقع:

http://www.makkahnewspaper.com/makkahNews/society-human/137871/137871#.VXbbhUb4Fzw(08/06/2015).

- **التنافسية في الأسعار**: ويشمل انخفاض تكاليف السفر للبلد من تذاكر، وسكن ومواصلات وأسعار الوقود والضرائب ورسوم المطار، وكان ترتيب الجزائر 10 .
- **الاستدامة البيئية**: ويشمل صرامة تنفيذ سياسات وعوامل تعزيز الاستدامة البيئية، وهي ميزة تنافسية مهمة في ضمان الجاذبية المستقبلية للبلاد كوجهة سياحية، وتقييم حالة المياه وموارد الغابات والبحار...، وكان ترتيب الجزائر في المؤشر 113.
- **البنية التحتية للنقل الجوي:** ويتضمن الربط الجوي وسهولة تنقل المسافرين بين المدن الداخلية وبين الدول، ويقاس بتوفر المقاعد وعدد المغادرين، وكثافة الحركة عبر المطار وعدد شركات الطيران، ونوعية النقل الجوي، والبنية التحتية للرحلات الداخلية والخارجية، وجاء ترتيب الجزائر في المركز 113.
- **البنية التحتية للطرق البرية والموانئ:** ويعبر عن مدى تنوع وجودة وسائل النقل، للوصول للمراكز التجارية، ومناطق الجذب السياحي وكفاءة عمل الموانئ لنقل المسافرين والبضائع، وجاءت الجزائر في المرتبة 121.
- **البنية التحتية للخدمات السياحية:** ويشمل تنوع وكفاية وحدات السكن للمسافرين والمرافق الترفيهية وتوفر خدمات الصرف الآلي وتأجير السيارات، .. وجاء ترتيب الجزائر في المركز 138، علما أن 90% من الحظيرة الفندقية لا تستجيب للمقاييس الدولية.
- **الموارد الطبيعية:** ويشمل توفر الموارد والمناظر الطبيعية، التي تعد من أهم عوامل جذب السياح، والمناطق المحمية من حدائق وطنية ومحميات طبيعية، وقد احتلت الجزائر المرتبة 127.
- **الموارد الثقافية وسفر الأعمال:** يقاس من خلال إدراج البلد في قائمة منظمة اليونسكو، وتنظيم فعاليات كبرى في البلد، واستقطاب المؤتمرات والاجتماعات والمنظمات الدولية، وقد احتلت الجزائر مركزا متقدما حيث حلت في المرتبة الـ50.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن وضعية الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية للسفر والسياحة تدل على تدهورة كبير لقطاع السياحة الاستراتيجي وبعده عن المقاييس العالمية، حيث لم يتجاوز عدد السياح عدد 2,3 مليون سائح سنة 2014 مقابل 10 مليون سائح استقبله المغرب وأكثر من 6 مليون سائح بتونس، وهذا يعكس بوضوح الوضعية التي عرفها القطاع خلال العقود الماضية، حيث نجد في نفس التقرير تفوق العديد من الدول الإفريقية على الجزائر في الترتيب مثل: كينيا، بوتسوانا ، تنزانيا، السنيغال وزامبيا وأثيوبيا...، كما كان ترتيب الجزائر متأخرا أيضا عربيا حيث جاءت في المرتبة 12 من بين 14 دولة عربية شملها التقرير.

ويبين الشكل التالي ترتيب ورصيد الجزائر في أهم مكونات مؤشر التنافسية في السفر والسياحة حسب تقرير تنافسية السفر والسياحة الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي شهر ماي سنة 2015 .

شكل (1) ترتيب ورصيد الجزائر في مؤشر تنافسية السفر والسياحة سنة 2015

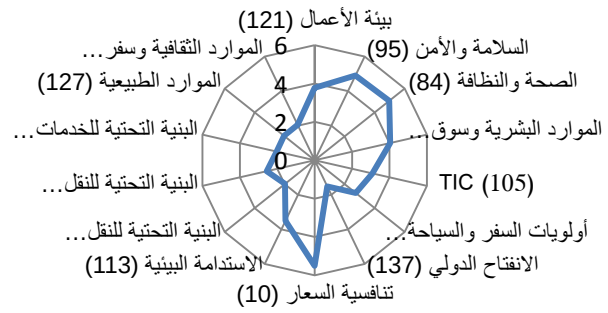

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:
Weforum, The travel & Tourism competitiveness report 2015, p 72 in:-
http://www.weforum.org/issues/travel-and-tourism-competitiveness(22/05/2015)

كما لم يحض قطاع السياحة بأهمية ضمن المشاريع الاستثمارية المنجزة خلال الفترة (2002-2012) من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فمن حيث توزيع الاستثمارات حسب قطاعات النشاط، فقد استحوذ قطاع الصناعة على النصيب الأكبر(62%)، بينما قطاع السياحة بلغت النسبة نحو 1% فقط خلال نفس الفترة بعدد من المشاريع بلغ 185 مشروع من مجموع 32004 مشروع موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية[113] .

رابعا: فرص الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر

بالنظر لتخلف القطاع وتدني خدماته هناك العديد من الفرص الاستثمارية التي يتيحها هذا القطاع منها:

- ✓ فرص الاستثمار في الفنادق وإقامة والمراكز التجارية الكبيرة؛
- ✓ إقامة القرى والمنتجعات السياحية؛
- ✓ تدعيم الخدمات المكملة من نقل سياحي ومطاعم وملاعب رياضية وتهيئة حدائق ومركبات تسلية وترفيه.
- ✓ **تطوير السياحة الحموية:** حيث تزخر الأرض الجزائرية بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية، تعول عليها السلطات في بناء قاعدة متينة لـ «سياحة حمامات معدنية»، تجذب السياح المحليين وبالأخص الأجانب.

ويتوفر بالجزائر نحو 202 منبع للمياه الحموية الجوفية، السواد الأعظم منها قابل للاستغلال كمحطات حموية عصرية، فضلا عن فرص الاستثمار المتوفرة في الشريط الساحلي الذي يفوق 1200 كلم، لإقامة مراكز للمعالجة بمياه البحر.

لكن المتخصصين في مجال السياحة، يبدون نوعا من التشاؤم بخصوص قدرة قطاع السياحة والصناعات التقليدية على استغلال المخزن الحموي بشكل كامل، قياسا إلى قلة

ANDI, sur le site :www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des- (15 /03/2014)
[2] investissements[113]

الاعتمادات المالية التي ترصدها الدولة للقطاع، وباستثناء 7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني، ومركز واحد للعلاج بمياه البحر، يوجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تستغل بطريقة تقليدية، وتمثل المنابع الحموية غير المستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية، ما يفوق 60% من المنابع المحصاة، وتشكل مخزونا وافرا يسمح بإقامة ما يسميه أهل الاختصاص «عرضا سياحيا حمويا تنافسيا»، لو استفادت من استثمارات، وتعمل الحكومة من خلال «دراسة تحيينية للحصيلة الحموية»، وبناءا على طلبات استثمار رفعها مستثمرون أجانب لوزارة الاستثمار، بجمع كافة المعطيات عن المخزون الحموي، وبالنسبة للمنابع الحموية المستغلة تقليديا التي تفوق 50 منبعا، فهي مؤجرة من البلديات لخواص عن طريق المزاد العلني من دون الحصول على حق الامتياز القانوني الذي تمنحه وزارة السياحة[114].

ولإنعاش النشاط السياحي تم وضع مخطط لتهيئة السياحة SDAT في آفاق 2025، وهو جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وقد أطلق سنة 2008 والذي سطر أهداف المدى القصير (2009) والمدى المتوسط (2015) والمدى البعيد (2025)، والقائم على إنشاء أقطاب امتياز سياحية وتوفير 75 ألف سرير في سنة 2015 للاستجابة إلى المعايير الدولية، وزعت من خلال القرى السياحية للامتياز (ETV) وفقا للمؤهلات الخاصة بكل منطقة من التراب الوطني، تتمتع بالاستقلالية الكافية على النحو التالي:[115]

-قطب الامتياز السياحي شمل-شرق: عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة.

-قطب الامتياز السياحي شمل-وسط: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية...

-قطب الامتياز السياحي شمل-غرب: مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان.

-قطب الامتياز السياحي جنوب-شرق"واحات": غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة.

-قطب الامتياز السياحي جنوب –غرب "توات قورارة" طرق القصور : أدرار، تيمون، بشار.

-قطب الامتياز السياحي الجنوب الكبير طاسيلي-ناجير: إليزي، جانت

-قطب الامتياز السياحي الجنوب الكبير-الأهقار: تمنراست...

ومن أجل تنشيط الاستثمار في قطاع السياحة قدمت عدة حوافز للمستثمر المحلي والأجنبي من أهمها:[116]

- يتكفل صندوق دعم الاستثمارات، والترقية ونوعية النشاطات السياحية، بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مشاريع استثمارية سياحية،
- تخضع النشاطات السياحية للضريبة على أرباح الشركات بنسبة 19٪، في حين تخضع النشاطات الأخرى لنسبة 25٪ من هذه الضريبة؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون أو الأجانب، باستثناء وكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛

---

[114] الحمامات المعدنية بالجزائر، على الموقع: http://www.elwaha- dz.com/siaha-alg.hamamat.htm (2014/04/27)

[115] Boutaleb Kouider , La problématique du développement du tourisme communautaire en Algérie, la revue de CENEAP n°45,2012,pp105-106

[116] منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

- تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال ولايات الجنوب؛ على التوالي من تخفيض ب 3٪ و 4,5٪ من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛
- أما عمليات تحديث المؤسسات السياحية والفندقية التي تنجز على مستوى ولايات الشمال وولايات الجنوب، في إطار "مخطط نوعية السياحية"، فتستفيد على التوالى من تخفيض بـ 3٪ و4,5٪ من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية؛
- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية، والحموية؛
- تطبيق النسبة المخفضة ب 7٪ من الرسم على القيمة المضافة، إلى غاية 31 ديسمبر2019، فيما يخص الخدمات المرتبطة بالنشاطات السياحية و الفندقية و الحموية، وكذا نشاطات المطاعم السياحية المصنفة، ووكالات الأسفار وتأجير سيارات النقل السياحي؛
- الإعفاء من رسم التسجيل بالنسبة لعمليات رفع رأس المال، و كذا تأسيس شركات في قطاع السياحة؛
- تطبيق النسبة المخفضة للرسوم الجمركية فيما يخص اقتناء تجهيزات و أثاث غير مصنعة محليا، تدخل في إطار التأهيل، طبقا "لمخطط نوعية السياحة"؛
- من أجل التحفيز على تطوير قطاع السياحة على مستوى الجنوب والهضاب العليا، تستفيد عمليات منح الامتياز على القطع الأرضية الضرورية لإنجاز المشاريع الاستثمارية السياحية من تخفيض بنسبة تقدر على التوالي ب 50٪ و80٪ ؛
- توسيع المزايا الممنوحة في إطار الترتيب الخاص بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، لفائدة الاستثمارات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية المصنفة.

وتتطلع الجزائر إلى تفعيل ثمانية مشاريع سياحية كبيرة بداية من سنة 2015، بقيمة تزيد عن 5 مليارات دولار، ويتعلق الأمر بمشاريع لمجموعات إماراتية وكويتية على غرار «الإمارات الدولية للاستثمار» و»إعمار» إضافة إلى «غراند»، ويرتقب أن تستهل الخطة بإنشاء قرى سياحية ومرافق ترفيهية وخدمية ذات أبعاد ثقافية وحضارية، في وقت تتحدث جهات عليمة عن وجود برنامج سيؤخذ بعين الاعتبار بعد أشهر لبناء قرى سياحية، والتركيز على السياحة الصحراوية والساحلية والثقافية للخروج بسياسة سياحية مشتركة ومتوازنة، كما أبرمت الجزائر على 80 اتفاقا يخص التعاون والشراكة المتعلقة بإنعاش منظومتها السياحية، قبل فترة، في خطوة هي الأكبر من نوعها منذ سنوات طويلة، ويتعلق الأمر بإنشاء سلسلة فنادق ومركبات سياحية، وكذا تحسين مستوى ونوعية الخدمات، وبعث بنك للاستثمار السياحي يتكفل بضمان تمويلات لمختلف المشاريع السياحية، بغرض إعطاء دفع جديد للشراكة والاستثمار في المجال السياحي بالجزائر[117].

الخاتمة:

لا يزال قطاع السياحة في الجزائر يعاني الكثير من العراقيل ويواجه العديد من التحديات، وغير مستغل بصورة كبيرة مقارنة بالقدرات والفرص المتاحة، مما يتطلب تحسين تنافسيته بإعطائه الأولوية في البرامج التنموية، وتحسين الإطار التشريعي والبنى التحتية والجوانب التكنولوجية، وعليه نقترح ما يلي:

---

[117] الشيرازي كمال، حراك لتذليل 11 عقبة تواجه السياحة في الجزائر، على الموقع:

http://www.essalamonline.com/ara/permalink/14468.html#ixzz30XKL77Wp

- تطوير المرافق والهياكل القاعدية وعصرنتها، بما يتوافق مع المعايير الدولية؛
- الاهتمام بجانب التكوين المهني لتوفير إطارات ذات كفاءة عالية وفتح تخصصات جديدة في الجامعات، بما يتلاءم مع احتياجات ومتطلبات تطوير قطاع السياحة عامة والسياحة العلاجية بوجه خاص؛
- ضرورة مراجعة السياسات المتبعة في عمليات تخصيص الموارد المالية، وفتح المجال أمام القطاع الخاص وتحقيق التنافسية؛
- ضرورة تحسين ترتيب الجزائر في مؤشر تنافسية السفر والسياحة، حيث تعتبر المؤشرات الفرعية للمؤشر دلالات واضحة تعكس مدى التحسن في القطاع من سنة لأخرى.
- تطوير برنامج المعلومات والإحصاءات السياحية ضمن اسراتيجية تنمية السياحة بالاستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية التي حلت في المركز الأول بين 140 دولة في مؤشر شمولية البيانات السنوية لقطاع السفر والسياحة[118].

قائمة المراجع:

- أبركان فؤاد، السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس، مذكرة ماجستير(علوم سياسية وعلاقات دولية)، جامعة الجزائر، (2010/2009).
- وزارة التهيئة العمرانية (مديرية السياحة لولاية بورج بوعريريج)، ملف اليوم الدراسي حول: التهيئة السياحية ودورها في التنمية المحلية (ج1)، ديسمبر 2009.
[119] رزاز محمد عبد الصمد، التهيئة السياحية وأثرها على التنمية المحلية، ملف اليوم الدراسي حول: التهيئة السياحية ودورها في التنمية المحلية (ج1)، ديسمبر 2009.
- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
- منشورات الديوان الوطني للسياحة (O.N.T) ، الصالون الدولي للسياحة والأسفار، الجزائر العاصمة (7-11 ماي 2015).
- الحمامات المعدنية بالجزائر، على الموقع: (2014/04/27)
http://www.elwaha- dz.com/siaha-alg.hamamat.htm
- الشيرازي كمال، حراك لتذليل 11 عقبة تواجه السياحة في الجزائر، على الموقع:
http://www.essalamonline.com/ara/permalink/14468.html#ixzz30XKL77Wp
- سحر أبوشاهين، 14 مؤشرا تضع سياحة السعودية في المرتبة الـ 64 ، على الموقع:
http://www.makkahnewspaper.com/makkahNews/society-human/137871/137871#.VXbbhUb4Fzw (08/06/2015).
-Boutaleb Kouider , La problématique du développement du tourisme communautaire en Algérie, la revue de CENEAP n°45,2012.
-World economic forum, the travel & tourism competitiveness report 2013 p303 in http://www.weforum.org/issues/travel-and-tourism-competitiveness (11/01/2014)
-Weforum, The travel & Tourism competitiveness report 2015, in-
http://www.weforum.org/issues/travel-and-tourism-competitiveness(22/05/2015)
-Weforum, The travel & Tourism competitiveness report 2011, in:
http://www.weforum.org/issues/travel-and-tourism-competitiveness(22/04/2014)
-https://ar.wikipedia.org/wiki(23/05/2015)
15 /03/2014) (-ANDI, sur le site :www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements

[118] World economic forum, the travel & tourism competitiveness report 2013 p303 in: http://www.weforum.org/issues/travel-and-tourism-competitiveness (11/01/2014)

[119]- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، الأردن،2007، ص 202.

أثر تقلبات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام في الجزائر
دراسة قياسية للفترة 1990-2013

أ.جودي بوعمرة
جامعة المدية

ملخص:

يؤثر تغّير أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية منها االموازنة العامة للدول التي تعتمد في تمويل إيراداتها على عائدات البترول الذي إزدات أهميته بتزايد الطلب عليه بالنسبة للدول المرتبط إقتصادها به، حيث أصبحت تعرف بالإقتصاديات الريعية. تعتير الجزائر من الدول التي تعتمد في تنفيذ خططها التنموية على البترول مما أثرت تقلبات أسعاره المرتبطة بالعوامل الخارجية على وضعية الإقتصاد الوطني. فالإنفاق العام له علاقة سببية بأسعار البترول التي تحدد حالة الإستقرار أو الإختلال لأن السياسة المالية للجزائر مرهونة بالإيرادات العامة خاصة منها الجباية البترولية الأمر الذي ميز ضعف السياسة المالية للجزائر بسبب إرتباطها بمستويات أسعار البترول. من هذا المنطلق حاولنا إبراز العلاقة بين المتغيرين الانفاق العام وأسعار البترول.

الكلمات المفتاحية: التقلبات في اسعار البترول، سياسة الأنفاق العام.

Abstract:

Oil prices fluctuation have a huge impact on some of the economic indicators including public budget of countries that depend on great extent to oil revenues. Which recently their importance has increased due to the increase of demand on oil.

Algeria has become one of the countries which rely on oil revenues to implement its development plans; therefore prices fluctuations which are correlated to other external factors had a tremendous impact on national economy. Public spending has a causal relationship of oil prices which determines the state of stability or the malfunction because the Algerian financial policy is totally financed by general revenues particularly oil taxation revenues. This had characterized the weakness of fiscal policy to Algeria due to its correlation of oil prices level.

From this standpoint we tried to study the relationship between two variables public spending and oil prices fluctuations**.**

Keywords: oil prices fluctuations, public spending**.**

مقدمة

تكمن أهمية الانفاق العام في الدور الذي يقوم به كونه أداة فاعلة من أدوات السياسة المالية للدولة، التي تطورت وظائفها عبر العصور مع تطور الحاجات العامة، حيث أصبحت تتحمّل العبء الأكبر في تنمية كافة قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال سياستها المالية لمعالجة العديد من المشاكل الاقتصادية. فالانفاق العام يعكس فاعلية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

تواجه الدول النامية منها الجزائر تحديات وصعوبات في مجال تعديل سياستها المالية لأن هناك طلب متزايد على النفقات العامة التي تحدد وتبرر الإيرادات العامة، فالدولة تلجأ إلى الحصول على الايرادات العامة بقصد تمويل نفقاتها حسب القاعدة المالية "أولوية النفقات العامة". وتمويل النفقات العامة بالنسبة للجزائر يعتمد بنسبة كبيرة على الموارد البترولية، وكما نعلم أن سعر البترول في السنوات الأخيرة شهد تراجع كبير مما أثر على السياسة المالية للدولة.

مما سبق ذكره يتضح أنّ هناك علاقة بين تقلبات أسعار البترول وحجم الإنفاق العام يتم إثبات صحتها وقوتها من خلال الدراسة القياسية وعليه يمكن صياغة الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على سياسة الإنفاق العام**

أولا: السياسة المالية وأدواتها

نظرا للنمو الكبير في حجم القطاع العام وازدياد أهميته في الاقتصاد أصبح من الضروري إخضاع نشاط هذا القطاع لسياسة محددة واضحة المعالم للتأثير على الوضع التوازني.

1- تعريف السياسة المالية وأهدافها

1-1- تعريف السياسة المالية

تهتم السياسة المالية بدراسة الوسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي أي كيفية تجهيز الدولة بالدخل الضروري لتغطية نفقاتها الادارية و التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التقلبات الاقتصادية المتمثلة في الكساد والتضخم، وعليه تعرف تعرف السياسة المالية على نها "مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي بهدف المحافظة على إستقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة"[1].

1-2- أهدافها

تعد السياسة المالية ألية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة الإيرادات والنفقات بالشكل الذي يمكّنها من تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية التالية[2].

- زيادة حجم الإنتاج؛
- تخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن؛
- تحقيق التقدم الاقتصادي؛
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل؛
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار على مستوى الدولة

[1] - خبابة عبد الله، أساسيات المالية العامة، مؤسسة شهاب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص27.
[2]- خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص52.

2- أدوات السياسة المالية

تستخدم الدولة التكييف الكمي والنوعي انفقاتها وإيراداتها للتأثير على مجريات النشاط الاقتصادي، ولتحقيق ذلك فإنها تعتمد على ثلاث أدوات رءيسية عند تنفيذها للسياسة المالية منها الانفاق.

2-1- تعريف الانفاق العام

لم يعد دور الدولة المعاصرة قاصرا على مجرد الاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي علاجا للأزمات إنما تحقيقا لزيادة معدّل نمو الاقتصاد الوطني وهذا مما يؤدي إلى زيادة حجم الانفاق العام وتعدده وتغير مفهومه وطبيعة دوره حيث أصبح أداة رئيسية لتدخل الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

تطبيقا مع ما تتضمنه العديد من موازانات الدول من بنود إنفاقية فإنّ الانفاق يعرف بأنه"كم من المال يقوم بإنفاقه أحد أشخاص القانون العام (الدولة بمختلف مستوياتها الادارية والتنظيمية) سعيا في إشباح حاجة عامة[2]".

2-2- محددات الإنفاق العام:

أصبح الإنفاق العام من أهم الوسائل التي تستخدم في إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي التأثير على الطلب الكلي الفعلي، ومن ثم يمكن أن يتحدد حجم الانفاق العام بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي القائم على توازن الانتاج مع الطلب الكلي[3]. مما لا شك فيه أن الانفاق العام في أي دولة تقرره مجموعة من الاعتبارات الموضوعية، ذات علاقة وطيدة بالدولة ذاتها، تختلف عوامل تحديد حجم الانفاق العام من دولة إلى أخرى يمكن حصرها في الآتي:

- مستوى النشاط الاقتصادي؛
- قدرة الدولة على تمويل نفقاتها؛
- قيمة النقود؛
- المنفعة الجماعية؛
- طبيعة دور الدولة.

ثانيا: البترول وتقلبات أسعاره

1- أهمية الثروة البترولية

عرفت الجزائر تطورا كبيرا في الصناعة البترولية استكشافا وتصديرا إلا أن توفير الموارد المالية اللازمة لتنمية الإقتصاد الوطني يرتبط بسعر البترول المصدر في الأسواق العالمية لما له من دور كبير في خلق التوازنات الاقتصادية. فالبترول أهم مصادر الطاقة وأكثرها إنتشارا، كما يعتبر محور الانتاج الصناعي والزراعي والعسكري في العالم.

يحتل البترول مكانة أساسية في الاقتصاد الجزائري، حيث يشكل المصدر الأساسي للعملة الصعبة، فهو يمثل 40% من الناتج الوطني المحلي والجباية البترولية تمول الموازنة العامة للدولة بأكثر من 60%، كما يساهم بنسبة 97% من إيرادات صادرات الجزائر.

2- تقلبات أسعار البترول

---

[1]- سعيد عبد العزيزعثمان، المالية العامة، الدار الجامعية، ص 462.

[2]- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2099، ص60.

[3] بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية**،أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر -3- ،2011،ص:88.

شهدت سوق البترول تطورات هامة كانت سببا في تغيّر أسعار البترول منها الأزمات والإضطرابات والحروب فكان لذلك أثرا كبيرا على إرتفاع سعره بـ 20 دولار للبرميلخلال الفترة (1979- 1982). أما فترة الثمانينات فحدث العكس بسبب إنكماش الطلب العالمي وزيادة العرض الذي أدى إلى إنهيار أسعار البترول وصولا إلى أدنى مستوى له عام 1986. وفي أواخر الثمانينات اتصفت الأسعار بالتقلبات بين الزيادة والإنخفاض إلى أن بلغ ذروته سنة 2008 ثم بدأ في التراجع إلى يومنا هذا.

3- العوامل المحددة لأسعار البترول

التطور التاريخي لأسعار البترول تم وفقا لمصالح الاحتكارات البترولية الأمر الذي أدى إلى ظهور أنواع عديدة لسعره حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى، ولتحديد الأسعار عوامل نذكر منها:

- العرض والطلب والإحتياط القانوني؛
- التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية.

ثالثا: دراسة قياسية للعلاقة بين تقلبات أسعار البترول والإنفاق الحكومي في الجزائر.

1- تطور الإنفاق العام: مرت السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر بعدت تطورات خاصة في فترة (2000-2010) والتي عرفت فيها الجزائر إصلاحات واسعة، وقد توجت هذه الإصلاحات بإعادة النظر في السياسة الإنفاقية بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية التي أدرجت كهدف أساسي لبرامج الإنعاش الاقتصادي. يمثل الجدول التالي تطورات نفقات العامة وتقسيماتها مع تطورات أسعار البترول خلال الفترة (1990-2013):

جدول رقم (1): تطورات نفقات الموازنة العامة وأسعار البترول.

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات (مليار دج)	أسعار البترول(دولار أمريكي)
	القيمة (مليار دج	%	القيمة (مليار دج)	%		
1990	96,90	68,00	45,60	32,00	142,50	24,34
1991	183,30	77,90	52,00	22,10	235,30	21,04
1992	236,10	76,48	72,60	23,52	308,70	20,03
1993	288,90	73,98	101,60	26,02	390,50	17,50
1994	344,72	74,63	117,17	25,37	461,89	16,19
1995	444,60	75,45	144,66	24,55	589,26	17,41
1996	550,60	75,99	174,00	24,01	724,60	17,47
1997	643,60	76,15	201,60	23,85	845,20	21,00
1998	664,30	75,89	211,10	24,11	875,40	12,85
1999	774,80	80,57	186,90	19,43	961,70	13,22
2000	856,20	72,68	321,90	27,32	1 178,10	28,07

23,01	**1 321,00**	**27,06**	**357,40**	**72,94**	**963,60**	**2001**
24,36	**1 550,50**	**29,21**	**452,90**	**70,79**	**1 097,60**	**2002**
28,02	**1 690,20**	**33,57**	**567,40**	**66,43**	**1 122,80**	**2003**
36,05	**1 891,80**	**33,87**	**640,70**	**66,13**	**1 251,10**	**2004**
50,64	**2 052,00**	**39,32**	**806,90**	**60,68**	**1 245,10**	**2005**
61,08	**2 453,00**	**41,38**	**1 015,10**	**58,62**	**1 437,90**	**2006**
69,08	**3 092,70**	**45,92**	**1 420,10**	**54,08**	**1 672,60**	**2007**
94,45	**4 191,00**	**47,08**	**1 973,30**	**52,92**	**2 217,70**	**2008**
61,06	**4 214,40**	**45,58**	**1 920,90**	**54,42**	**2 293,50**	**2009**
77,45	**4 512,80**	**40,53**	**1 829,00**	**59,47**	**2 683,80**	**2010**
107,46	**6 085,30**	**35,17**	**2 140,20**	**64,83**	**3 945,10**	**2011**
109,45	**7 058,17**	**32,24**	**2 275,53**	**67,76**	**4 782,64**	**2012**
105,87	**6 024,13**	**31,42**	**1 892,60**	**68,58**	**4 131,53**	**2013**

المصدر: - وزارة المالية- الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول رقم (1) يمكن تقسيم تطورات الإنفاق العام على مرحلتين:

فترة (1990-1999): نلاحظ في هذه الفترة التزايد المستمر في حجم النفقات العامة، وعدم ارتباطها نسبيا بأسعار البترول (انخفاض أسعاره) بفضل الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات الدولية، وهذه بالرغم من سياسة التقشف التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، والتي كانت سببا في تقليص رواتب عمال اتوظيف العمومي ورفع الدعم عن بعض المواد الغذائية، كما نلاحظ الارتفاع الكبير لنفقات التسيير نسبة إلى نفقات التجهيز.

فترة (2000-2013): عودة ارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة كان سببا في إطلاق برامج الدعم وانتعاش الاقتصادي، الذي تمحور حول عمليات بعث النشاطات الإنتاجية وفي مجال البنى التحتية، المياه، النقل، بالإضافة إلى تحسين الإطار المعيشي والتنمية المحلية، وهذا ما يدل على تزايد نسبة نفقات التجهيز على حساب نفقات التسيير، حيث نلاحظ التزايد الكبير في الإنفاق الحكومي، وارتباطه الكبير بارتفاع أسعار البترول.

2- اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات:

وهو إجراء تمهيدي يهدف إلى تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات وتأكيد العلاقة الجدلية بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها؛ لتحديد اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، تم توظيف اختبار "جر انجر" للعلاقة السببية (Granger Causality Tests)، والذي جاءت نتائجه كما يلي:

جدول رقم(1) :اختبار "جرانجر" للعلاقة السببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/09/15 Time: 10:09
Sample: 1990 2015
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DEPENSE does not Granger Cause PRIX	22	2.25271	0.1356
PRIX does not Granger Cause DEPENSE		3.91729	0.0399

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

✓ **الفرضيات:**

H_0: لا توجد علاقة سببية (من-إلى)

H_1 : توجد علاقة سببية (من-إلى)

من أجل ذلك نقوم بمقارنة القيمة احتمال (brop) مع مجال الثقة (0,05) حيث: إذا كان brop≥ 0,05 قبول H_1 و رفض H_0 (والعكس صحيح)

من خلال الجدول اعلاه:

العلاقة السببية من الإنفاق الحكومي إلى سعر البترول:

Brop = 0,1356 ≤ 0,05 قبول H_0 و رفض H_1

العلاقة السببية من سعر البترول إلى الإنفاق الحكومي

brop = 0,0399 ≥ 0,05 قبول H_1 و رفض H_0

مما سبق يبين لنا الجدول التالي اتجاه العلاقة بين المتغيرات:

جدول رقم (2) : اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات.

اتجاه العلاقة السببية		
dépense	prix	**وجود علاقة سببية من أسعار البترول إلى الإنفاق الحكومي (أسعار البترول تؤثر مباشرة في الإنفاق الحكومي وعدم تأثير الإنفاق الحكومي على أسعار البترول)**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم(2).

3- تحديد العلاقة بين المتغيرات:

وهي مرحلة يمكن بواسطتها معرفة نوع العلاقة بين التغير المستقل والمتغير التابع (خطية، لوغاريتمية، اسية ...الخ) وذلك بتحديد الاتجاه العام لشكل نتشار النقاط الخاصة بين المتغير التابع بلالة المتغير المستقل. يمكن من خلال برناج (eviews) التمثيل البياني للعلاقة بين المتغيرين مباشرة، حيث يمثل المحور الافقي قيم الظاهرة المستقلة (في هذه الحالة اسعار البترول) اما المحور العمودي فهو مثل قيم الظاهرة التابعة (الانفاق الحكومي).

من الشكل البياني رقم (2) نلاحظ انتشار النقاط لا يعطينا بوضوح ودقة شكل خط اومنحنى معروف لدينا، الا اننا نلاحظ ان هناك اتجاها عاما لعلاقة (prix, depense) يمكن ان نمثلها بخط مستقيم وذلك بغض النظر عن بعض النقاط (القيم) الشاذة التي تكون ناتجة عن اسباب اخرى غير المتغير المستقل (prix).

الشكل رقم (1): لوحة انتشار نقاط الانفاق الحكومي بدلالة اسعار البترول

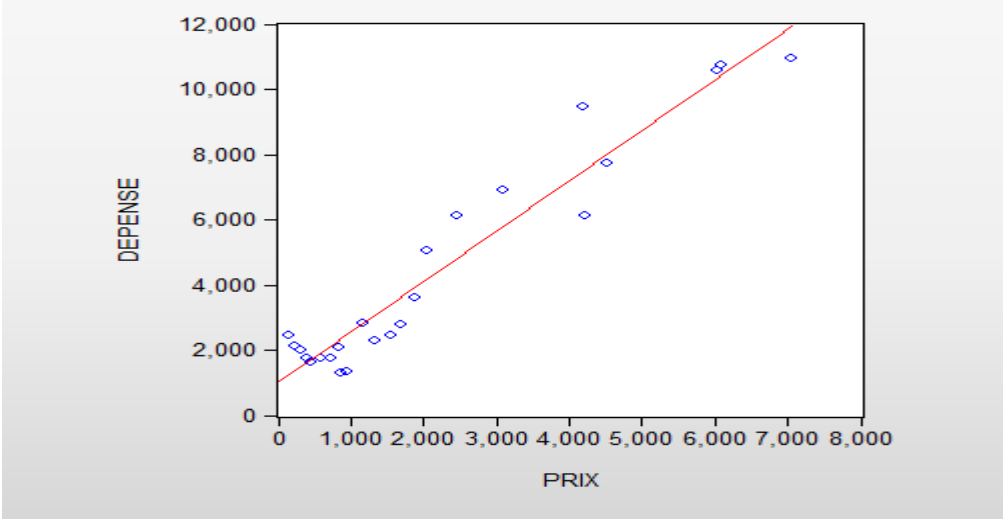

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على برنامج Eviews

مما سبق يمكن القول أن العلاقة التي تربط بين سعر البترول والإنفاق الحكومي هي علاقة خطية من الشكل:

$$depense = c + b(prix)$$

4- تقدير النموذج:

إن اختيار نوع العلاقة بين سعر البترول والإنفاق الحكومي لا يفيدنا إطلاقا في دراسة هذه العلاقة، لذلك لا بد من القيام بإجراء حسابات معنية لتحديد ثوابت المعادلة المختارة.

إن أي ثابت في المعادلة المختارة يمكن أن يأخذ قيما متعددة وغير منتهية، وبالتالي فإننا سنكون أمام لانهاية من المعادلات التي لها نفس النوع المختار سابقا، لذلك فانه من الطبيعي جدا عند تحديد قيم تلك الثوابت أن نبحث عن قيمة لكل منها بحيث نحصل على معادلة معنية (ذات ثوابت محددة) وتمثل العلاقة المدروسة أفضل تمثيل.

باستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت نتائج حساب ثوابت معادلة الانحدار الخطي البسيط بواسطة برنامج (Eviews) كما يلي:

جدول رقم(3): تقدير معادلة الانحدار الخطي للإنفاق الحكومي بدلالة أسعار البترول

Dependent Variable: DEPENSE
Method: Least Squares
Date: 06/09/15 Time: 09:53
Sample (adjusted): 1990 2013
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRIX	1.547316	0.091593	16.89343	0.0000
C	997.2817	273.7627	3.642869	0.0014

R-squared	0.928429	Mean dependent var	4404.583
Adjusted R-squared	0.925176	S.D. dependent var	3315.236
S.E. of regression	906.8488	Akaike info criterion	16.53748
Sum squared resid	18092243	Schwarz criterion	16.63565
Log likelihood	-196.4498	Hannan-Quinn criter.	16.56353
F-statistic	285.3880	Durbin-Watson stat	1.226523
Prob(F-statistic)	0.000000		

تقييم النموذج (التحليل الإحصائي):

قبل استخدام النموذج المقدر واعتماده يجب التأكد من جودة تقدير هذا النموذج، ويتم هذا التقييم من خلال بعض الاختبارات هي:

- **معامل التحديد:** نلاحظ من الجدول رقم أن معامل التحديد (R^2) يساوي (0,928429) وهو أكبر من (0,60) قريب من (1).
- **معامل الارتباط**: هو معامل يكشف عن درجة العلاقة بين المتغيرات حيث تزداد كلما اقترب من (1)، يحسب عادة بـ $\sqrt{R^2}$ والذي يساوي في هذه الحالة (0,96355) وهو قريب جدا من (الواحد)، مما يدل على العلاقة القوية بين المتغيرات.

- **اختبار "فيشر"**: يستخدم المقياس في تقييم جودة تمثيل المعادلة المقدرة واختبار موضوعية معامل التحديد.

✓ **فرضيات:**

H_0: لا توجد معنوية إحصائية لمعادلة النموذج (عدم قبول النموذج).

H_1: توجد معنوية إحصائية لمعادلة النموذج (قبول النموذج).

من أجل ذلك نقوم بمقارنة القيمة المحسوبة ($f_{statistic}$) والقيمة المجدولة (f_{tab}) أو مباشرة من احتمال ((brop(f-statistic)) حيث: إذا كان ($f_{statistic}$) ≤ (f_{tab}) أو brop (f-statistic) ≤ 0,05 قبول H_1 و رفض H_0 (والعكس صحيح)

في حالتنا هذه: $f_{statistic} = 285,3880 \geq f_{tab} = 4,35$ أو brop $= 0,000000 \leq 0,05$ (f-statistic)

- **تقييم معاملات الانحدار المقدرة (c, b):** إن إجراء هذا الاختبار يتم بمقارنة القيمة المحسوبة لمقياس "ستودنت" لمعاملات معادلة الانحدار مع القيم المحسوبة لنفس المقياس.

✓ **فرضيات:**

H_0: لا توجد معنوية إحصائية لمعامل المعادلة $(z = 0)$.

H_1: توجد معنوية إحصائية لمعادلة النموذج $(z \neq 0)$.

إذا كان $(t_{statistic}) \geq (t_{tab})$ أو brop $\leq 0,05$ قبول H_1 ورفض H_0 (والعكس صحيح) بالنسبة لمعاملات معادلة الانحدار الخاصة بدراستنا:

المعامل الثابت (c):

$(t_{statistic}) = 3,642869 \geq (t_{tab}) = 2,060$ أو bro $= 0,0014 \leq 0,05$ قبول H_1 و رفض H_0

الميل (b):

$(t_{statistic}) = 16,86343 \geq (t_{tab}) = 2,060$ أو brop $= 0,000 \leq 0,05$ قبول H_1 و رفض H_0

رابعا: تحليل نتائج الدراسة.

مما سبق نلاحظ أن الاختبارات كلها كانت ايجابية، وبذلك يمكن اعتماد معادلة الانحدار الخطي المحسوبة كنموذج لتأثير سعر البترول على الإنفاق الحكومي ، وإعطاء تحليل الاقتصادي لها والمتمثل في النقاط التالية:

- تعد العلاقة بين تقلبات أسعار البترول والإنفاق الحكومي في الجزائر من أقوى العلاقات التي تربط متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري حيث وصل معامل الارتباط (0,96355)، أما من حيث نسبة التأثير فقد بين لنا معامل التحديد أن سبب التغيرات في الإنفاق الحكومي هي التغيرات الحادثة في أسعار البترول بنسبة (92,84%) تاركا نسبة (7,16%) لتأثير المتغيرات الأخرى.
- من معادلة الانحدار الخطي فان زيادة سعر البترول بـ (1 دولار) يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام بـ (1,547316 مليار دينار) (والعكس صحيح).
- في حالة وصول أسعار البترول إلى (0 دولار أمريكي) فان الحكومة ملزمة بإنفاق (997,2817 مليار دج) وهذا الجزء من النفقات ليس له علاقة بأسعار البترول ولهذا يجب على الدولة تحقيق إيرادات خارج قطاع المحروقات لتغطية تلك النفقات.

الخاتمة:

إن أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري، وتركيز الحكومة والدخل القومي بنسبة كبيرة على العائدات المتحققة من قطاع المحروقات، يفرض عليها التعامل مع أسعار البترول بدقة متناهية، كون أية تغيرات غير محتملة فيها ستنعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري، ولتجنب ذلك يمكن تلخيص بعض الاقتراحات والتوصيات في النقاط التالية:

- يجب معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد من خلال تغير مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي مما يضمن تنويع الاقتصاد والحد من هيمنة القطاع النفطي لصالح القطاعات الإنتاجية (زارعيه، صناعية، مصرفية...الخ).

- تخفيض النفقات الحكومية غير الضرورية وإعادة النظر في سياسات الإنفاق العام القائمة بهدف إعادة التوازن بين نفقات التجهيز ونفقات التسيير، وتدعيم التوجه نحو ترشيد الإنفاق العام، وإعادة النظر في السياسات المتبعة في تحديد أولويات الانفاق الحكومي ، والتأكد من جدواها الاقتصادية والاجتماعية.
- اعتماد سياسة مالية تعمل على زيادة تنويع مصادر الإيرادات المالية للدولة، وتوجيه السياسة المالية لزيادة الإنفاق الاستثماري.
- ربط النفط بالتنمية مع مراعاة الطاقة الاستيعابية للاستثمار عند توجيه الإنفاق الاستثماري من خلال برنامج يتضمن خطة اقتصادية واضحة المعالم يكون ضمن أهدافها خدمة الأجيال الحالية والقادمة وبناء قاعدة للاستثمار الطويل الأجل، خصوصا وان النفط ثروة وطنية زائلة.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1- سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية، 2008.
2- محمد طاقة، هدى العزازي، إقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة، الطبعة 2، 2010.
3- لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
4- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2007.
5- طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
6- فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة 1، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
7- خبابة عبد الله، أساسيات المالية العامة، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
8- جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة 1، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2010.
9- خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس الملية العامة، الطبعة 3، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2007.
10- سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2009.
11- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، الطبعة 5، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2013.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

-Christian Labrousse, Introduction à L'économétrie, Dunod, Paris, 1985.

-Joël Mekhantar, Finances Publiques, 2^{e}édition, HACHETTE, Paris, 1996.

-Rémy Herrera, Dépenses Publiques et croissance économique, L'Harmattan, Paris, 2010.

-François Adam, Olivier Ferrand, Rémy Rioux, Finances Publiques, 2^{e}édition, Paris, 2007.